أسباب عديدة دفعتنا لإجراء هذا الحوار مع المهندس نادر رياض، أولها أنه أنه رجل صناعة من طراز «نادر».. ساهم على مدى السنوات الماضية فى إثراء الاقتصاد المصرى سواء بعمله أو بفكره، كما أنه متعدد الاهتمامات والأنشطة،فهو رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى، ورئيس لجنة البحوث والتطويرو باتحاد الصناعات، فضلا عن كونه صاحب واحدة من أنجح المؤسسات الصناعية المصرية.. لكل هذه الأسباب كان لابد لنا أن نلتقى بالمهندس نادر رياض، ليفتح لنا خزائن أفكاره.. يتحدث عن هموم الصناعة والاقتصاد المصرى.. عن واقعة ومستقبله، عن ملامح التطوير.. واحتياجات النمو.. وقد منحنا المهندس نادر رياض الكثير من وقته وتحمل أكثر جرأة اسئلتنا ليخرج الحوار بهذه الصورة.

رجل الصناعة «النادر» نادر رياض فى حوار خاص لـ« عالم المال »:

انطلاقة هائلة للاقتصاد المصرى.. قريباً!

■ هل ترى أن قانون منع الاحتكار وتنظيم المنافسة قد تم تفعيله؟

– إن صدور القانون ولائحته التنفيذية فى حد ذاته يعتبر إنجازا يضع القوانين المصرية المنظمة للصناعة والتجارة فى موقع توازن مع القوانين الدولية، ولاشك أن تفعيل التطبيق يرتبط أولا بحالات المنافسة غير المشروعة التى يتم الإبلاغ عنها حيث ستكون هى الحافز والمحرك للجهاز الرقابى المشرف على تطبيق القانون بالتحرك فى اتجاه الشكوى إلا أنه يجب ألا يغيب عنا أن مثل هذه الشكاوى التى تتعلق بأمور لها مردودها المهم سلبا وإيجابا على الشارع الصناعى يجب أن تكون لها مقوماتها حتى لا تحدث أضرارا اقتصادية ناتجة عن الإضرار أو المساس بالسمعة فى حالة الشركات المساهمة التى تتأثر فيها الأسهم المتداولة بالبورصة بمثل هذه المسائل ذات الحساسية.

■ كيف ترى مناخ الاستثمار فى مصر والمناخ الاقتصادى بوجه عام؟

– لا يستطيع أى منصف أن يتجاهل البنية الأساسية الصناعية التى تم إنجازها بالعمل الجاد المتواصل، وتعمل حاليا فى تطوير مستقبل الصناعة مثل المدن الصناعية الجديدة على امتداد الرقعة الجغرافية والاهتمام بالتعليم الفنى والتنمية البشرية والتزايد، الملحوظ فى استخدام برامج الحاسب الآلى وتطبيقاته فى الصناعة والاهتمام بالبعد البيئى على مستوى الفرد والمؤسسة والدولة وكذلك الاهتمام بقضايا الملكية الفكرية وتكامل الفكر الصناعى من عناصر المجتمع الصناعى وقيام الكيانات الناجحة غير الحكومية واستمرار الحوار بينها وبين الحكومة.

ولاشك أن الأفكار والنقاشات الدائرة فى المجتمع الصناعى ومجتمعات الأعمال والتجمعات غير الحكومية من ناحية وما تقوم به الحكومة من إجراءات تعبر عنها حزمة القوانين التى تم إصدارها أو المزمع إصدارها من قوانين ذات العلاقة بتنظيم الاقتصاد والشارع الصناعى والتجارى تمثل أكبر دليل على أن ورش الأفكار والنقاشات الدائرة هى إحدى أدوات التغيير فعلى سبيل المثال نخص بالذكر القوانين التى صدرت وتلك التى على وشك الصدور مثل:

قانون إصدار الشيك، قانون العمل الموحد، قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكارات الضارة، قانون تشجيع وتنمية التصدير، قانون مكافحة غسيل الأموال، قانون الضرائب الجديد، مشروع قانون البنوك، مشروع قانون البناء الموحد، قانون التمويل العقارى، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، قانون حماية الملكية الفكرية، وتعديلات قانون الجمارك وخاصة قانون إنشاء صندوق للتعويضات عن فترة البطالة.

ويبقى الأمل معقودا على القطاع الصناعى وعلى وجه الخصوص ذو النشاط التصديرى منه باعتباره القاطرة الرئيسية للحركة الاقتصادية ومصدر الموارد بالعملات الصعبة والذى يقع عليه العبء الأول فى تدبير احتياجاته من العملة الصعبة اللازمة لتدبير خاماته المستوردة ومستلزمات انتاجه وذلك من حصيلة الصادرات التى يحققها ذاتيا حتى لا يتحول إلى عبء على الميزان التجارى ومساهم فى ارتفاع أسعار العملات الأجنبية بصورة مباشرة.

ويرى المتفائلون من رجال الاقتصاد أن المؤشرات الاقتصادية والتى تنبئ بسرعة توالى الإيجابيات على الاقتصاد المصرى تدعو لتوقع الدخول فيما يسمى بالحلقات الصاعدة للاقتصاد المصرى مع نهاية ٢٠٠٦ لتتكون ظاهرة التنامى الذاتى للاقتصاد المصرى ويأخذ اتجاها صاعدا بقوته الذاتية ليحقق بعضا مما فاته فى السنوات الماضية.

■ هل هناك قواعد تحكم الخروج من السوق؟

– هناك نوعان من الخروج، خروج اختيارى وآخر قهرى فالخروج الاختيارى هو الذى يقرره صاحب النشاط نظرا لظروف غير مناسبة له أو تغيير فى نشاطه، أما الخروج القهرى فهو ما يحدث نتيجة لحالات التعثر والإفلاس وذلك باختيار تجميد النشاط أو التوقف عن مزاولة النشاط بعد سداد التزاماته قبل الغير من أفراد وشركات وبنوك.

بقى أن نشير إلى أن السوق الصناعى يتسم بظاهرة دخول منافسين جدد للسوق الصناعى، كما أن نسبة من المتنافسين الذين يخرجون من المنافسة تكون فى حدود المعدلات العالمية وهى ١٥٪ فى الصناعات المتوسطة، ٢٠٪ فى الصناعات الصغيرة، و٧: ٨٪ فى الصناعات الكبيرة وعندما تخرج الصناعات الكبيرة من السوق فإنها عادة ما تحل لكيانات أصغر لتبدأ من جديد برأس مال صغير لتتكامل مع الصناعات الكبيرة وهو ما يسمى بالحركة النشيطية المتقلبة، وهذه يحكمها مدخلات السوق متمثلة فى صورة متنافسين جدد، ومخرجات جديدة.

■ هل ترى بعد دخول الاستثمارات العربية خاصة الإماراتية أن الشركات المصرية غير قادرة على منافستها؟

– أى استثمارات خارجية يتم ضخها بالسوق المصرية بغض النظر عن طبيعة هذا النشاط تكون لها آثارها الايجابية على مستوى الدولة والمؤسسات والسوق وأيضا الأفراد.

ولاشك أن المنافسة بمفهومها العام وأيضا الخاص تعتبر ظاهرة إيجابية من شأنها أن ترتفع بعنصر الجودة بما يضمن توافر شروطها بصورة تحمى حقوق المستهلك وتخفض بالأسعار وتعنى بالخدمات فأهلا بالاستثمارات الإماراتية وغيرها.. وربنا يزيد ويبارك.

■ ما هى رؤيتكم للقانون الجديد الخاص باتحاد الصناعات.. وهل أنتم مع الدعوة لدمجه فى اتحاد الغرف؟

– دول كثيرة أخذت بهذا المبدأ سواء بين الدول العربية أو الأوروبية إلا أن هذا يتطلب نضجا فى ممارسات الشارع الصناعى وأيضا الشارع التجارى وعدم وجود تعارض بين المصلحتين وهى مرحلة لم تقطع فيها مصر شوطا كافيا، إلا أنه ينتظر تدارك هذا مع استكمال تطبيق القوانين الجديدة المزمع إصدارها ومنها مشروع قانون الغش التجارى، مشروع قانون حماية المستهلك، مشروع قانون الشركات الموحد، مشروع قانون تنظيم الإفصاح وتداول البيانات والمعلومات، مشروع قانون تنظيم مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية، مشروع قانون المحاكم الاقتصادية الخاصة وعندها يمكن الأخذ بالاتجاه الأصلح والذى يتفق مع المصلحة العامة.

■ هل ترى أن السياسة الاقتصادية الحالية جاذبة للاستثمار؟

– لاشك أن لمصر تجربتها الرائدة فى مجال الاستثمار حيث صدر قانون الاستثمار المصرى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ وبذلك كان أول قانون يعنى بهذا الشأن فى المنطقة العربية، وتمتعت مصر بالمرونة الكافية لتعديل هذا القانون أكثر من ست مرات بما يتمشى مع التطور المحلى والعالمى ومواكبة القانون لتلك المستجدات.

ولاشك أن حجم السوق المصرى الاستهلاكى الذى قوامه أكثر من ٧٠ مليون مستهلك يعتبر فى حد ذاته عنصرا جاذبا للاستثمار بقوة رغم ما يقال من آراء قد تخالف ذلك.

■ كيف ترى الحياة السياسية فى مصر.. وما هو تقييمك للدورة البرلمانية الأخيرة.. ولماذا أنت بعيد عن التمثيل النيابى؟

– لاشك أن مسيرة الديمقراطية هى مسيرة مستمرة تمر بمراحلها الواحدة تلو الأخرى ويحكمها فى هذا الصندوق الانتخابى ووعى الناخب الاجتماعى والاقتصادى والسياسى أيضا.

كما أن ما تم إنجازه من قرارات وتشريعات تتعلق بشأن تفعيل حقوق المواطنة والديمقراطية باعتبار أن المواطن يعد شريكا أساسيا فى صنع القرارات المتعلقة بحياته ومجتمعه يثبت بما لا يدع مجالا للشك التكامل فى عناصر الفكر السياسى بين المطبخ السياسى والشارع المصرى الذى لا ينقصه الحس والوعى الوطنى لقراءة الأحداث.

وعند تقييمنا لأية دورة برلمانية يجب أن ينتهى التقييم إلى التطلع إلى الأفضل فى الدورة التالية وبذلك نحافظ على استمرارية الطموح نحو التقدم.

أما سبب عدم اتجاهى المباشر وراء التمثيل النيابى فيرجع إلى وجود التعددية النيابية التى تتمثل فى قطاع الصناعة والأعمال بما يفى بهذا الغرض وإن كان العدد سيأخذ فى الزيادة تدريجيا بالنظر للأهمية الفاعلة للقطاع المنتج فى عملية التطوير والإصلاح التشريعى والسياسى والاجتماعى والأمنى وضرورة زيادة مساحة المناقشة واختلاف الآراء المتخصصة توطئة للاتفاق حول أمور تمس صميم المصلحة الوطنية وتضييق الفجوة مع العالم الخارجى للعمل على تسهيل انسياب السلع والخدمات معه مع زيادة حصة الصادرات المصرية باطراد سنة بعد أخرى.

■ هل ترى أن خطة المشروعات الصغيرة نجحت.. وما رأيك حول وجود بورصة لهذه المشروعات؟

– فى البداية يجب أن نفرق بين المشروعات الصغيرة SMES والصناعات الصغيرة SMIS، فالأولى توجهها اجتماعى تنموى، أما الثانية توجهها صناعى خدمى ويهدف للدخول فى مرحلة الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة كما أن هذه الصناعات الصغيرة تتبع منظومة العمل والأداء التى تلتزم بها الصناعات الأكبر حجما، وهى فى هذه الحالة تكون جزءا من المنظومة الصناعية التى تحكمها معايير الجودة والمواصفات القياسية والتصميم وحسن اختيار الخامة وحسابات زمن الانتاج وقياس معدلات المهد فى الخامة والزمن والطاقة.

ولقد حققت لمشروعات الصغيرة نجاحات على امتداد الرقعة الجغرافية، أما الصناعات الصغيرة فلم يكتمل الإطار التنموى لها ولذلك لم تأخذ فرصتها الكاملة بعد.

أما فيما يخص وجود بورصة لهذه المشروعات فرى أنه من الأجدى تنشيط المشروعات الصغيرة بالمحافظات ورفع كفاءة التسويق عن طريق التسويق الجماعى للتجمعات الحرفية لتلك المشروعات فى المعارض الدائمة والخارجية وتشجيع الغرف على التعاون معها وليس من المعقول الاتجاه لقيد المشروعات الصغيرة فى البورصة التى أنشئت لتنظم التعامل فى الأسهم والسندات الصادرة عن الشركات المساهمة.

لا أسعى وراء مقعد البرلمان لأن به ما يكفى من رجال الأعمال

■ هل هناك تكامل بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة؟

– إن العلاقات البينية بين الصناعات المختلفة لا تتسم بطبيعتها بتبنى نمط واحد تسير عليه، فالمفترض أن تكون هناك حالات من التعاون وتبادل المنافع وحالات أخرى من المنافسة وهو الأمر الذى ينشط الأسواق، كما لا يخفى علينا أن التعاون الزائد على حده يدخل فى حدود التأثيم من وجهة نظر قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار إذ أنه قد يؤثر فى الأسعار رفعا وخفضا وحجبا للسلع بصورة قد تضر بالأسواق ويبقى التكامل مطلبا ملحا فى إطار الصناعات المغذية وهو الإطار الصحى لذلك.

■ هل تم تفعيل كود الحريق فى مصر وهل لدينا أدنى وسائل للأمان؟

– لقد تم تفعيل أجزاء من هذا الكود إلا أن الملاحظ أن جانب الإلزام بالتطبيق يقع على عاتق الأنشطة والأفراد إلزاما من الجهات المختصة وعلى رأسها مصلحة الدفاع المدنى والحريق والإدارات المختلفة التابعة لها بالمحافظات وكذا مكاتب العمل.

إلا أن قوة هذا الإلزام تتلاشى تماما عند تعامل موظف الحكومة مع الجهات التابعة للحكومة أو القطاع العام، فنجد مثلا أن التوصية بتركيب جهاز إطفاء عند توصيل الغاز للمنازل مجمدة لافتقاد فاعلية قوة الإلزام.

■ متى تقف الصناعات المصرية على قدم المساواة والندية مع الصناعات العالمية؟

– إن الصناعة المصرية كانت دائما ومنذ نشأتها معرضة لتحديات تساير المسيرة جنبا إلى جنب إلا أن التحديات التى تواجهها الآن تعتبر أكثر من أى وقت مضى فعلى الصناعة المصرية الآن أن تشمر عن ساعد الجد وتعمل على تطوير نفسها وصولا إلى إحداث نهضة شاملة لها معتمدة فى ذلك على مبادئ عديدة أهمها:

■ الجودة

إن تفعيل أداء المواصفات القياسية لدورها أداة لازمة لتطوير الصناعة المصرية من جهة وحاكمة لوسائل حمايتها من الإغراق الخارجى من جهة أخرى وأيضا كأداة للتأهيل مع أسواق التصدير، لذا فإن الوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية إلى مستوى الاسم العالمى يتيح للمنتجات المصرية فرصا تصديرية مؤكدة والمفتاح السحرى لأسواق التصدير المأمولة هو أن تصبح ESS رمزا من رموز الثقة والجودة فى الوعى التجارى العالمى.

■ المهارة التسويقية للتواجد والمنافسة بالخارج

– إن على السلع الهندسية أن تلتزم بالمواصفات القياسية المطبقة فى السوق المعنى بدءا من استيفاء ومطابقة للمنتج للمواصفات القياسية المحلية عند التعامل مع السوق الداخلى ونفس الأمر ينطبق على المواصفات المعنية بكل سوق خارجى بل يمتد الأمر ليشمل ضرورة توفير آلية توفير مخزون يكفى لاستيفاء الطلب لكل عميل بصورة فورية وكذا آلية لخدمات ما بعد البيع ومتابعة تحقيق الرضاء الكامل للعميل تحت كل الظروف.

■ الرضاء الكامل للعميل

– يمكن قياس ذلك بمعيارين الأول من خلال إدارة ملف الشكاوى والاقتراحات على مستوى الإدارة العليا للشركة والمعيار الآخر هو متابعة معدل نمو المبيعات المحققة داخل السوق المعنى.

■ مواجهة ملف المهدر وهذا اعتبره معركة اليوم والغد

إن التفوق فى مواجهة ملف الإهدار هو التحدى القادم والذى يتحتم على الصناعة المصرية مواجهته فى المستقبل.

والمهدر هو ما يفقد من الطاقات والموارد ويمكن منعه ومع ذلك لا نمنعه سواء كان سبب عدم المنع يرجع إلى الاهمال أو الغفلة أو الجهل وتتعدد مظاهر الإهدار منها:

■ الإهدار فى الخامات المستخدمة فى مواقع انتاجية كثيرة مثل الإهدار بسبب استخدام تكنولوجيا دون المستوى، وعمالة غير مدربة، وغيبة الخطط والمعدلات المدروسة.

■ الإهدار فى الطاقة مثل الإسراف فى استخدامات الطاقة الكهربائية- الطاقة المهدرة من خلال العديد من آلات ومعدات المصانع نتيجة القصور فى عمليات الصيانة- الطاقة المهدرة من خلال وسائل النقل والمواصلات.

■ الإهدار فى الفاقد من تنمية رأس المال البشرى.

■ الإهدار فى إدارة عناصر الوقت.

■ الإهدار فى إدارة الموارد المالية.

■ بصفتك رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى كيف ترى مناخ التعاون المصرى الألمانى فى الفترة القادمة؟

– تعد ألمانيا ثانى أكبر شريك اقتصادى مهم لمصر بعد الولايات المتحدة، وتأتى مصر فى المرتبة الثانية بعد ليبيا من حيث الاستثمارات الألمانية فى المنطقة العربية.

وتتكامل كل من مصر وألمانيا حيث السوق الأوروبى الضخم والبحوث والتطوير وتصنيع الآلات والمعدات بألمانيا بينما تقدم مصر العمالة الرخيصة وحوافز للاستثمار، وبوابة للسوق العربية والأفريقية، وهذا التكامل تسانده آليات تمويلية عديدة يقدمها كل من بنك التعمير الألمانى وبنك الاستثمار الأوروبى وغيرهما من سبل التمويل الميسر.

وسوف تشهد المرحلة المقبلة نشاطا مكثفا لتعميق وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين مصر وألمانيا تهدف إلى نقل تكنولوجيا والاستفادة من دور الجامعة الألمانية لتكون معبرا للتكنولوجيات المطروحة فى بنوك الأفكار والتكنولوجيات المستحدثة المطروحة للتسويق، وأيضا فى استقدام تكنولوجيات حديثة نسبيا لتستخدم فى مصر، كذلك تطوير الصناعات الصغيرة لتصبح نقطة انطلاق للصناعات القائمة، هذا بجانب الإعداد لعدد من البرامج والآليات التى تهدف إلى جذب الشركات والبنوك الألمانية لاستخدام مصر كقاعدة تصنيعية من أجل التصدير وذلك بالتكامل مع البرامج المتميزة للغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة.

حوار: محمد حسن